١٩٨٩/٦/١٢، وبحث مع الرئيس المصري، حسني مبارك، «في موضوع تنسيق الرد العربي ـ الفلسطيني على خطة رئيس وزراء [اسرائيل]، اسحق شامير، الخاصة بالانتخابات... وتشكل هذه الحركة المصرية باتجاه التنسيق الوثيق مع م.ت.ف. و' استيضاح' اسرائيل تأكيداً عملياً من مصر الى اسرائيل أن اقتراح شامير بعقد اجتماع مع الرئيس مبارك، ومعه ومع الملك حسين، أو بين شامير ومبارك وبوش، غير مطروح في الاهتمامات المصرية، حيث تؤكد مصر لتل ـ ابيب، بشكل أو بآخر، أن السلام المصري ـ الاسرائيلي مرتبط، بشكل أكبر من ذي قبل، بحل مسألة الأراضي الفلسطينية المحتلة، وفق حق تقرير المصير» (**فلسطين الثورة**، العدد ٧٥٣، ١٩٨٩/٦/١٨، ص ٦).

وكان الرئيس مبارك أوفد الى اسرائيل، قبل يوم من وصول عرفات القاهرة، وزير الدولة المصري للشؤون الخارجية، د. بطرس غالي، حاملاً رسالة من الرئيس مبارك الى رئيس حكومة اسرائيل، اسحق شامير. وقال مبارك، في المؤتمر الصحافي المشترك مع عرفات: « لقد أرسلنا الدكتور بطرس غالي لشامير ليناقشه في مشروعه المقترح للانتخابات، ويبلغه عن تحفظاتنا وأسئلتنا التي تحتاج الى اجابة أكثر وضوحاً، لكي نصيغ قرارنا جيداً في هذا الصدد... وهي تنحصر في أنه على أي قانون ستجرى الانتخابات [؟] ومن الذي سيشارك فيها [؟] ونقاط أخرى، حوالى تسعة أو عشرة أسئلة، لتكون واضحة أمام الفلسطينيين» (**الأهرام**، ١٩٨٩/٦/١٣). وفور عودته من اسرائيل، اجتمع د. غالي الى الرئيس الفلسطيني، عرفات؛ وقال غالي: «انه قدم، خلال مباحثاته مع الرئيس الفلسطيني، شرحاً وافياً لنتائج المحادثات التي أجراها والقادة الاسرائيليين، وفي مقدمهم اسحق شامير، رئيس الوزراء، وحاييم هرتسوغ، رئيس الدولة، وموشي أرنس، وزير الخارجية، وعيزر وايزمان، وزير البحث العلمي؛ كما أنه بحث مع الرئيس الفلسطيني [في] نتائج لقائه مع القيادات الفلسطينية في الضفة الغربية وغزة والقدس... [الذين] أكدوا ثلاثة مبادىء للعمل، وهي: حق تقرير المصير ووحدة الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة وخارجها؛ ومشروعية الانتفاضة... [و] أن الموقف الفلسطيني من خطة رئيس الوزراء الاسرائيلي للانتخابات تحدده منظمة التحرير» (**المصدر نفسه**، ١٩٨٩/٦/١٤). وافاد بعض المصادر الصحفية بأن الاتصالات المصرية ـ الفلسطينية الأخيرة شهدت «اتفاقاً كاملاً على ضرورة أن تتضمّن أية صيغة للتسوية مبدأ حق تقرير المصير، الذي يحتل موضعاً محورياً في حركة الدبلوماسية المصرية في شأن الخطة الاسرائيلية؛ فثمة قناعة، في القاهرة، بأن هذه الخطة تعتبر تراجعاً عن روح ونصوص كامب ديفيد... ومن هنا تتحرك مصر لدى كل من اسرائيل والولايات المتحدة بهدف تطوير هذه الخطة، بحيث يمكن للفلسطينيين التعامل معها» (**الحياة**، ١٩٨٩/٦/٢٢).

مواقف عربية من خطة شامير

خلال زيارته لواشنطن، في أوائل نيسان (ابريل) الماضي، عرض رئيس الحكومة الاسرائيلية، شامير، على الادارة الأميركية خطة لتسوية المسألة الفلسطينية على مرحلتين؛ وكان من أبرز عناصر تلك الخطة اجراء انتخابات في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وقد قبلت الادارة الأميركية خطة شامير وتبنّتها، مركزة على فكرة الانتخابات؛ ثمّ أقرت الحكومة الاسرائيلية تلك الخطة في ١٩٨٩/٥/١٥؛ ومنذ ذلك التاريخ صارت «فكرة الانتخابات» العنوان السياسي الذي تدور حوله مناقشات تسوية القضية الفلسطينية، دولياً وعربياً وفلسطينياً واسرائيلياً. وقد قال الرئيس الفلسطيني، عرفات: «نحن قبلنا مبدأ الانتخابات، ولكن بعد الانسحاب الاسرائيلي، وتحت اشراف مراقبي الأمم المتحدة» (**الشرق الأوسط**، لندن، ١٩٨٩/٦/١١). وفي المؤتمر الصحافي الذي عقده بالاشتراك مع الرئيس المصري في القاهرة، في ١٩٨٩/٦/١٢، قال عرفات: «يجب أن يكون واضحاً أن تكون الانتخابات جزءاً من عملية السلام الشاملة، وليست فقط انتخابات من أجل الانتخابات... اننا لم نرفض فكرة الانتخابات، ولكن لدينا ـ سواء كأمة عربية أو كشعب فلسطيني ـ أسئلة محدّدة حول هذا الموضوع... هل يمكن أن تكون هناك ديمقراطية بلا حرية؟ وهل يمكن أن تكون ديمقراطية بلا حق تقرير المصير؟ وبالاضافة الى هذا، على أي قانون ستكون هذه الانتخابات؟... وهناك موقفان: الموقف العربي، الذي وافقت عليه القمة العربية بشأن هذا الموضوع، ويقول